Journal of the College of Education for Humanities
University of Thi-Qar \ ISSN:2707-5672
مجلة كلية التربيـة للعلـوم الانسـانيـة
جامعة ذي قار / الرقم المعياري 2707-5672
https://doi.org/10.32792/utq/jedh/v15i4

موقف مجلس الأمن الدولي من الانسحاب (الإسرائيلي) من لبنان(٢٠٠٠)

آيـات حسين علي
ayat.h.ali@utq.edu.iq

صالح جعيول جويعد
كلية التربية للعلوم الانسانية/جامعة ذي قار/ العراق saleh.j.alsaraiy@utq.edu.iq

الملخص

يتناول هذا البحث موقف مجلس الأمن الدولي من الانسحاب (الإسرائيلي) من جنوب لبنان (٢٠٠٠)، في ضوء الإطار التاريخي ، ويحلل مدى فعالية الآليات التي اعتمدها المجلس في التعامل مع هذا الحدث المحوري. يركز البحث على القرارات الصادرة عن مجلس الأمن، ولا سيما القرارين 425- 426 باعتبارهما أساسًا قانونيًا لانسحاب (إسرائيل) من الأراضي اللبنانية، واللذين تم تفعيلهما بعد أكثر من عقدين من صدورهما، عقب انسحاب القوات (الإسرائيلية) بشكل أحادي الجانب في أيار 2000. كما يناقش البحث طبيعة دور الأمم المتحدة في مراقبة الانسحاب عبر قوات اليونيفيل، والآثار التي ترتبت على ترسيم الخط الأزرق كخط فاصل مؤقت. كذلك يخص البحث إلى أن مجلس الأمن، رغم التحديات السياسية وصراعات مصالح بين القوى الكبرى، قد تمكن من لعب دور محوري في تأطير الانسحاب ضمن مسار دولي شرعي، غير أن محدودية قدرته التنفيذية أمام تعقيدات الواقع السياسي في المنطقة، لا سيما الانقسام داخل المجلس واستخدام حق النقض، شكّلت عائقًا أمام تنفيذ قراراته بصورة حاسمة وفي وقتها المناسب. كما يبرز البحث دور الأمم المتحدة الإنساني والدبلوماسي في الحد من تداعيات الاحتلال وتوثيق الانتهاكات، رغم محدودية تأثير تلك الجهود في بعض الفترات.

الكلمات المفتاحية : حزب الله، لبنان، مجلس الأمن الدولي، إسرائيل.

Journal of the College of Education for Humanities
University of Thi-Qar \ ISSN:2707-5672

مجلة كلية التربيـة للعلـوم الانسـانيـة
جامعة ذي قار / الرقم المعياري 2707-5672

https://doi.org/10.32792/utq/jedh/v15i4

The UN Security Councils Stance on the Israeli Withdrawal from Lebanon (2000)

Ayat Hussuin Ali
ayat.h.ali@utq.edu.iq

Prof.salih Jaaioul Juwaid AL- Sarray
College of Education for Human Sciences, University of Thi- Qar
saleh.j.alsaraiy@utq.edu.iq

Abstract

This study examines the position of the United Nations Security Council regarding the (Israeli) withdrawal from southern Lebanon in 2000. It analyzes the effectiveness of the mechanisms adopted by the Council in addressing this pivotal event. The research focuses on Security Council resolutions, particularly Resolutions 425 and 426, as the legal basis for the (Israeli) withdrawal from Lebanese territory. These resolutions were activated more than two decades after their issuance, following the unilateral withdrawal of (Israeli) forces in May 2000 .The study also discusses the nature of the UN's role in monitoring the withdrawal through the UNIFIL forces and the consequences of demarcating the Blue Line as a temporary separation line. Furthermore, the research highlights that, despite facing political challenges and conflicts of interest among major powers, the Security Council managed to play a key role in framing the withdrawal within a legitimate international process. However, the Council's limited executive power, especially due to internal divisions and the use of the veto, hindered the timely and decisive implementation of its resolutions. The study also sheds light on the humanitarian and diplomatic role of the United Nations in mitigating the impacts of the occupation and documenting violations, despite the limited influence of these efforts during certain periods

Keywords: Hezbollah, Lebanon, United Nations Security Council, Israel.

المقدمة

يُعد الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان عام 2000 حدثًا مفصليًا في مسار الصراع العربي–(الإسرائيلي)، ومحطة بارزة في التاريخ اللبناني المعاصر، إذ مثّل أول انسحاب إسرائيلي كامل من أرضٍ عربية محتلة بفعل المقاومة. وقد ارتبط هذا الانسحاب بجملة من العوامل والدوافع التي تداخلت فيها الحسابات الإسرائيلية الداخلية مع الضغوط الدولية، فضلًا عن الخسائر التي تكبدها الجيش الإسرائيلي نتيجة العمليات العسكرية للمقاومة اللبنانية.

وقد شكّل هذا الحدث محورًا رئيسيًا في تفاعلات الساحة اللبنانية، إذ برزت مواقف متباينة من قبل الدولة اللبنانية والفصائل السياسية المختلفة، في الوقت الذي أولى فيه المجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة، اهتمامًا بالغًا بعملية الانسحاب وما رافقها من ترتيبات ميدانية وسياسية. ومن هنا، فإن دراسة موقف مجلس الأمن الدولي من الانسحاب الإسرائيلي من لبنان عام 2000 تتيح فهمًا أعمق لطبيعة التوازنات الإقليمية والدولية في تلك المرحلة، ومدى انعكاسها على الواقع اللبناني.

وتأسيسًا على ذلك، يقوم البحث على أربعة محاور أساسية: الأول يتناول الدوافع (الإسرائيلية) للانسحاب من جنوب لبنان، أما الثاني فيبحث في عملية الانسحاب تحت الرقابة الدولية، فيما يتناول الثالث الموقفين اللبناني و(الإسرائيلي) من الانسحاب، ويخصص الرابع لدراسة التطورات الداخلية اللبنانية بعد الانسحاب خلال المدة 2000– 2005.

وقد اعتمد البحث على مجموعة من المصادر المتنوعة، من كتب مثل كتاب كريم بقرادوني ، صدمة وصمود عهد إميل لحود 1998- 2007، ط1، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، 2009. ورسائل جامعية مثل رسالة آمنة سالم حسن الحجيمي ، سياسة الكيان الصهيوني تجاه لبنان (1993-2006) ، رسالة ماجستير غير منشوره ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة ذي قار ، 2022، فضلًا عن الوثائق الرسمية الصادرة عن مجلس الأمن الدولي، والتقارير الصحفية التي وثّقت وقائع تلك المرحلة الحساسة.

أولاً: الدوافع (الإسرائيلية) للانسحاب من جنوب لبنان.

في الثامن والعشرين من شباط 1999، أقدمت المقاومة الإسلامية على تنفّذ عملية نوعية استهدفت موكب إيرز غيرشتاين (Erez Gerstein)، قائد فرقة لبنان في الجيش (الإسرائيلي)، بتفجير مزدوج على الطريق بين مرجعيون وحاصبيا داخل المنطقة المحتلة، ما أدى إلى مقتله ومقتل جنديين وصحفيين كانا برفقته. ويُعد غيرشتاين أعلى رتبة عسكرية (إسرائيلية) يُقتل على يد حزب الله، وقد وصفت الصحافة (الإسرائيلية) مقتله بأنه أكبر صفعة تلقاها الجيش (الإسرائيلي) منذ عام 1982. وكانت المقاومة قد مهدت لهذه العملية بعملية اقتحام لموقع بئر الكلاب في السابع والعشرين من شباط، ونشرت تسجيلًا مصورًا للعملية، مكذبة تصريحات غيرشتاين نفسه الذي نفى وقوعها، مما شكّل ضربة مركّبة أظهرت قدرة المقاومة على تنفيذ عمليات دقيقة وإرباك القيادة العسكرية (الإسرائيلية) (الموزاني ، 2020،ص 297).

أدت عملية اغتيال غيرشتاين إلى تصعيد عمليات حزب الله، ما أجبر نتنياهو لقطع زيارته إلى الأردن. وردًا على التدهور الأمني، حدّثت (إسرائيل) منظومتها الرادارية بدعم أمريكي، فقد زودت الأخيرة القوات (الإسرائيلية) بمنظومات مضادة لصواريخ الكاتيوشا من نوع (nautilus) ومع ذلك واصل حزب الله استهداف المستوطنات، ما كشف محدودية تلك الإجراءات (مصطفى ، 2003، ص 496). ووفق تقارير اليونيفيل، نفذ الحزب نحو (1200) عملية ، تركزت بشكل خاص داخل الحزام الأمني (جريدة السفير ، 1999، 18 أيار).

وعلى الجانب المقابل ، أثّرت هذه العملية بشكل بالغ على الداخل (الإسرائيلي)، إذ خلّفت تصدعات عميقة في صورة "الجيش الذي لا يُقهَر". وقد أدّى تصاعد عمليات حزب الله واستمرارها، إلى جانب اعتراف القادة السياسيين والعسكريين (الإسرائيليين) بعجزهم عن القضاء على المقاومة، إلى إثارة نقاش غير مسبوق داخل (إسرائيل) بشأن جدوى الاستمرار في التواجد العسكري في جنوب لبنان، مقارنةً بالخسائر المادية والمعنوية التي لحقت بالجيش وبصورته الأسطورية (جاسم، 2014، ص1676– 1677).وفي خضم ذلك، اندلعت احتجاجات مستمرة قادتها أمهات الجنود (الإسرائيليين)، معبّرات عن رفضهن لبقاء أبنائهن في لبنان، وسط دعوات صريحة من شخصيات متطرفة، مثل أرييل شارون، للانسحاب الفوري من الجنوب اللبناني دون قيد أو شرط (جريدة الاتحاد ، 1999، 2 آذار).

في الأول من حزيران من العام ذاته، اضطرت القوات (الإسرائيلية) إلى الانسحاب من منطقة جزين، الأمر الذي دفع السلطات اللبنانية إلى اتخاذ تدابير استباقية لضبط أي ارتدادات شعبية محتملة. وكان الرئيس إميل لحود قد صرّح في التاسع والعشرين من أيار بأن مصدر التهديد الحقيقي للأمن في جزين تمثل في الاحتلال (الإسرائيلي) ووجود جيش لبنان الجنوبي، ألا ان الذي اعقب الانسحاب، جعل بتسليم نحو مئتان عنصر من الجيش الجنوبي أنفسهم للسلطات اللبنانية، حيث صدرت بحقهم أحكام مخففة لم تتجاوز عامًا، دون تسجيل أي أعمال انتقامية من جانب حزب الله (أحمد ، 2006، ص 145– 146 ؛ جريدة السفير ، 1999، 18 ايار).

وفي السياق ذاته، كشفت الصحف (الإسرائيلية) عن فشل استخباري بارز في جنوب لبنان، تمثل في عجز الأجهزة (الإسرائيلية) عن تجنيد عناصر موثوقين من الجيش الجنوبي، مقابل نجاح حزب الله في اختراق هذه البنية واستقطاب متعاونين قدّموا معلومات حساسة شملت مواقع القوات (الإسرائيلية) وخطوط اتصالها. ويُعزى هذا الإخفاق إلى قصور القدرات التقنية للمنظومة الاستخباراتية (الإسرائيلية)، ما منح حزب الله تفوقًا نوعيًا في الحقلين الأمني والاستخباري خلال تلك المرحلة (جريدة السفير ، 1999، 18 أيار).

في الرابع والعشرين من حزيران، أصدر نتنياهو رئيس الوزراء (الإسرائيلي)، توجيهاً للجيش (الإسرائيلي) بتنفيذ غارات على البنية التحتية في لبنان. أسفرت الهجمات عن مقتل عشرة مدنيين، وإصابة أربعة وستين آخرين، وتدمير ثلاثة جسور، وإلحاق أضرار جسيمة بمحطتين لتوليد الكهرباء قرب بيروت. هدفت هذه الحملة إلى دفع حزب الله للرد عبر قصف شمال فلسطين ، بهدف تأزيم الوضع اللبناني وإجبار الحكومة اللبنانية على الدخول في مفاوضات مع (إسرائيل) وتقديم ضمانات أمنية. غير أن حزب الله امتنع عن الرد، متبنياً سياسة ضبط النفس (الزواهرة ، 2008، ص 93).

تزامن ماسبق مع انتخابات رئاسة مجلس الوزراء (الإسرائيلي) التي خسر فيها بنيامين نتنياهو منصبه وخسارة حزبه الليكود وفوز إيهود باراك عن حزب العمل، والذي استغرق خمسة وأربعين يوماً لتشكيل حكومته الجديدة (الحجيمي ، 2022، ص 151) ، وفي العاشر من أيلول، أعلن رئيس الوزراء (الإسرائيلي) إيهود باراك تأكيده على أن الانسحاب العسكري من جنوب لبنان سيتم قبل السابع من تموز عام 2000. بالاتفاق مع بيروت و دمشق ، وحتى من دون اتفاق معهما. وفي اليوم التالي، نقلت الإذاعة (الإسرائيلية) عن باراك تعهده بإتمام الانسحاب خلال الأشهر التسعة المقبلة (بقرادوني، 2009، ص 113 ؛ الدين ، 2008، ص 198).

يتضح لنا أن المجلس واصل إصدار قرارات متكررة في مضمونها دون تنفيذ فعلي، مما أضعف قدرة المجتمع الدولي على فرض حلول ملزمة تجاه إسرائيل. وقد تعرض المجلس لانتقادات تتعلق بفعالية قراراته المرتبطة بإسرائيل. في المقابل، قيّدت تفاهمات نيسان وتموز، قدرة الحكومة اللبنانية على دعوة المجلس لمناقشة التطورات، باستثناء الحالات الأمنية والعسكرية الحرجة، وذلك في وقت شهدت فيه البلاد مرحلة انتقالية تمثلت بانتخاب إميل لحود و بداية جديدة للتوازن بين الدولة والمقاومة. ومع تصاعد عمليات الحزب سعت إسرائيل إلى إيجاد مخرج لهزيمتها في لبنان، سواء عبر دفع لبنان إلى توقيع معاهدة سلام، أو من خلال الضغط العسكري والسياسي، أو عبر الترويج للقرار (425)، غير أن الحكومة اللبنانية والمقاومة رفضتا تلك الشروط معاً.

تعهّد إيهود باراك خلال حملته الانتخابية بالانسحاب من جنوب لبنان كما ذكرنا سابقاً ، غير أن عزم باراك لتنفيذ الانسحاب لم يكن مجرد التزام ببرنامج انتخابي، بل نتيجة لحالة استنزاف شاملة عانت منها (إسرائيل) خلال سنوات الاحتلال. فقد تكبّدت خسائر بشرية كبيرة تجاوزت (1200) قتيل (510) جريح(وزارة الخارجية الأسرائيلية، 2000) ، ما أثار ردود فعل واسعة في الداخل (الإسرائيلي) بسبب الحساسية تجاه الخسائر في الأرواح. و عسكرياً إذ واجه الجيش تحديات في التصدي لأسلوب حزب الله القائم على الكرّ والفرّ وحرب العصابات، وهو ما أضعف قدرته على المناورة. كما تراجعت معنويات قوات جيش لبنان الجنوبي المتحالفة مع (إسرائيل). كذلك شكّل الاحتلال عبئاً على الميزانية بسبب الاستنفار والتجهيزات العسكرية، ما أثر سلباً على التنمية. فضلاً عن، تضرر صورة (إسرائيل) دولياً نتيجة الانتهاكات، وظهرت في الداخل حركات احتجاجية رافضة للاحتلال و الخدمة العسكرية(خلف، 2012، ص141).

استناداً الى ذلك، اتخذ إيهود باراك قراراً بالانسحاب من جنوب لبنان، تطبيقًا للقرار الدولي(425). وفي ظل رفض لبنان إجراء مفاوضات مباشرة، لجأت (إسرائيل) إلى أطراف محايدة، ومنها قوات الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل)، لتنظيم

عملية الانسحاب وضمان سلاسة التنفيذ(وزارة الخارجية الإسرائيلية، 2000؛ حسن، 2008، ص482). وفي الوقت ذاته أعلنت (إسرائيل) أنها ستقوم بحل جيش لبنان الجنوبي وسحب قواتها، مؤكدة أن استمرار وجودها في لبنان لا يخدم سوى هدف أمني محدد، ولم يعد مرغوبًا به نظراً للخسائر المتزايدة. وصرّح وزير الدفاع (الإسرائيلي) أن بلاده درست القرار (425) قانونيًا، مشيرًا إلى أنه يحمّل الحكومة اللبنانية مسؤولية بسط سلطتها على أراضيها وحفظ الأمن بعد الانسحاب(وزارة الخارجية الإسرائيلية، 2000).

أعلن المندوب (الإسرائيلي) لدى لجنة الهدنة في الأمم المتحدة، يهودا لانكري (Yehuda Lanery)، في التاسع من شباط ، أن (إسرائيل) تعتزم الانسحاب من الجنوب اللبناني، مؤكدة استعدادها للتفاوض لترسيم الحدود واستعادة السلام(مجلس الأمن الدولي، 2000، الوثيقة رقم S / 2000 / 99). غير أن الجانب اللبناني رفض مقترح الترسيم (الإسرائيلي)، وتمسك بالموقف القائل إن حدود لبنان الدولية واضحة، وفق اتفاقية نيوكامب-بوليه(هي سلسلة من الاتفاقيات الموقعة بين عامي 1920–1923 بين بريطانيا وفرنسا، أُسّست بموجبها لجنة مشتركة لتحديد التفاصيل الدقيقة للحدود بين فلسطين من جهة، ولبنان وسوريا من جهة أخرى. للمزيد من التفاصيل يُنظر الى: صحيفة الشرق الأوسط، الرياض، العدد 18801، 12 أيلول 2008. للمزيد من التفاصيل؛ صحيفة الشرق الأوسط، 2008، 12 أيلول)، وأكد رئيس الحكومة سليم الحص امتلاك مديرية الشؤون الجغرافية في الجيش اللبناني لجميع الإحداثيات والخرائط اللازمة لإثبات ذلك، مطالبًا بانسحاب (إسرائيلي) كامل إلى ما وراء تلك الحدود المعترف بها دوليًا(وزارة الخارجية الإسرائيلية، 2000).

ثانياً: الانسحاب (الإسرائيلي) تحت الرقابة الدولية.

عقد اجتماع في جنيف في الرابع من نيسان عام 2000 ، بين الأمين العام للأمم المتحدة كوفي انان(دبلوماسي غاني، وُلد في مدينة كوماسي في غانيا عام 1938. درس الاقتصاد في كلية ماكالستر بسانت بول عام 1961، وأجرى دراسات عليا في الاقتصاد في المعهد الجامعي في جنيف بين عامي 1961 و1962، ثم حصل على درجة الماجستير في العلوم والإدارة بين عام 1971. شغل منصب الأمين العام للأمم المتحدة من 1997 - 2006. للمزيد من التفاصيل يُنظر الى: ماجد فلسطيني، شخصية القائد كوفي انان ، غزة، 2016، ص 1–2. للمزيد من التفاصيل: فلسطيني، 2016، ص 1-2) (Kofi Annan) ووزير الخارجية (الإسرائيلي) ديفيد ليفي (David Levy)، أُعلن خلاله الأخير عن التزام حكومته بالانسحاب الكامل وغير المشروط من جنوب لبنان، وفقًا للقرار (425)، على أن يتم ذلك على مراحل تبدأ الأولى منها قبل نهاية تموز

(مجلس الأمن الدولي ، 2000، وثيقة رقم S / 2000 / 294؛ اللهي، 2004، ص 239) وقد تعهّدت (إسرائيل) بالتعاون الكامل مع الأمم المتحدة لتنفيذ القرار(مجلس الأمن الدولي ، 2000، وثيقة رقم S / 2000 / 322)، واعلم الأمين العام بذلك مجلس الأمن بالتحضيرات اللازمة لتأمين الانسحاب وتطبيق القرارين (425) (426)، بما يضمن اضطلاعها الكامل بمسؤولياتها في ذلك السياق(مجلس الأمن الدولي، 2000، وثيقة رقم S / 2000 / 460 ؛ وزارة الخارجية الإسرائيلي، 2000).

وبناءاً على ذلك، شرع الجيش (الإسرائيلي) في تنفيذ انسحاب تدريجي من جنوب لبنان عبر تسليم مواقعه إلى قوات جيش لبنان الجنوبي، التي سرعان ما تعرضت لهجمات متواصلة من قبل المقاومة اللبنانية(حسن ، 2008، ص484). وردًا على ذلك، قصفت القوات (الإسرائيلية) عدداً من المدن اللبنانية، ما أدى إلى سقوط ضحايا مدنيين. واجهتها المقاومة بإطلاق صواريخ استهدفت الداخل (الإسرائيلي)، أسفرت عن مقتل جندي وإصابة (26) مدنياً في مستوطنة كريات شمونه(مجلس الأمن الدولي ، 2000، وثيقة رقم S / 2000 / 718).

مع بداية شهر أيار، أرسلت الأمم المتحدة مبعوثها تيري رود لارسن (Terry Rod Larsen) إلى بيروت برفقة فريق من الخبراء، بينهم مختصون في (الخرائط، الحدود، الجغرافيا والشؤون العسكرية)، لمعالجة مسألة مزارع شبعا(الفتلاوي، د. ت، ص364- 366؛ الحلاق، 2016، ص297- 307). حيث مُنحت (إسرائيل) صك براءة دولي بزعم تنفيذها الكامل للقرار(425). غير أن ذلك الانسحاب لم يشمل مزارع شبعا، بحجّة أنها جزء من الجولان السوري المحتل منذ عام 1967(الكوفي، 2012، ص 218).

و خلال اقامته في بيروت، التقى المندوب الأممي، برئيس الجمهورية وعدد من الوزراء لنقل رسالة من الأمين العام للأمم المتحدة تضمنت، التزام الأمم المتحدة بتطبيق قرارات مجلس الأمن، ومساعدة الدولة اللبنانية في بسط سلطتها على المناطق التي تنسحب منها (إسرائيل). وطلباً بإنشاء لجنة عسكرية مشتركة بديلة عن لجنة الهدنة وزيادة عدد قوات الطوارئ الدولية لضمان أمن المناطق الحدودية(بقرادوني، 2009، ص133؛ جريدة السفير، 2000، 5 أيار)

إلا أن النقاش احتدم بشأن مزارع شبعا، حيث أصر لارسن على أن الخرائط الدولية تُظهر تبعيتها لسورية، بالمقابل شددت الحكومة اللبنانية بأن مزارع شبعا لبنانية بالكامل وتشكل جزءًا لا يتجزأ من الأراضي اللبنانية، وبالتالي، فإن التخلي عنها غير مقبول على الإطلاق لا من الناحية السياسية ولا من الناحية السيادية. وكذلك رفضت وجود مراقبين دوليين في المنطقة عادةً ذلك تشكيكًا في مصداقية الموقفين اللبناني والسوري (فرج، 2013، ص22).

على أثر ذلك، بادر رئيس الحكومة اللبنانية سليم الحص بالإسراع و إرسال مذكرة خطية إلى الأمين العام للأمم المتحدة، شدد فيها على أن القرار (425) نص على انسحاب (إسرائيلي) كامل من الأراضي اللبنانية، لا مجرد إعادة انتشار وأن لبنان غير معني بحماية الحدود الشمالية لـ(إسرائيل)، مؤكداً تلازم المسارين اللبناني والسوري في أي تسوية(جريدة النهار، 2000، 5 أيار). وارفق معها مجموعة من الوثائق التي تؤكد لبنانية مزارع شبعا(الحص، 2001، ص274؛ جريدة السفير، 2000، 13 أيار)، و في اليوم نفسه، التقى لارسن برئيس مجلس النواب نبيه بري الذي عبّر عن مخاوفه من إمكان اندلاع أعمال انتقامية قد تتخذ طابعًا طائفيًا. إلا أن بري طمأنه مؤكّدًا: **"أضمن عدم حصول ذلك، وانا أتحدث باسم حركة أمل وحزب الله والدولة اللبنانية"**، مشددًا على أن مزارع شبعا **"حق لبناني لا يقبل التأويل أو النقاش"** (بقراردوني، 2009، ص134).

وفي الرابع عشر من أيار2000، أبلغ رئيس الوزراء سليم الحص وزير الخارجية السوري فاروق الشرع خلال اتصال هاتفي بمضمون المذكرة التي أرسلها إلى الأمين العام للأمم المتحدة بشأن مزارع شبعا، كما أطلع عليها أمين عام جامعة الدول العربية عصمت عبد المجيد. وقد أكد الشرع استعداد سورية الكامل للتعاون مع لبنان في إثبات حقه بالمنطقة. وفي اليوم التالي، التقى الحص بسفراء الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، وسفراء عدد من الدول الأخرى، من بينها الأرجنتين وهولندا وأوكرانيا وإيطاليا وتونس، لوضعهم في صورة الموقف اللبناني . في خطوة استباقية لعرض لارسن تقريره بشأن الانسحاب(الحص، 2001، ص375).

أسهم فشل المبعوثين الذين أرسلهم مجلس الأمن الدولي في التوصل إلى تفاهمات مرضية، في تعميق حالة الهلع في داخل المجتمع (الإسرائيلي)، بالتزامن مع تصاعد وتيرة عمليات المقاومة الإسلامية(قاسم، 2010، ص 199) ، جاء ذلك التصعيد منسجماً مع عقيدة حزب الله، التي ترى أن أي انسحاب (إسرائيلي) أحادي الجانب يُعدّ اعترافاً بهزيمتها أمام المقاومة، وهو ما شكّل سابقة مهمة في الوعي الفلسطيني، تعزز شرعية خيار المقاومة (غريب، 2009، 272).

خلال تلك الأثناء، كانت (إسرائيل) تعدّ خططًا متعددة لانسحابها من لبنان بعد تعثر المفاوضات، تضمنت إبقاء جيش لبنان الجنوبي كقوة محلية تحت مسمى "الحرس الوطني"، إلى جانب وجود عسكري (إسرائيلي) محدود لدعمه لوجستيًا، فضلاً عن مقترح بالانسحاب من القرى الشيعية والإبقاء على ذلك الجيش في القرى المتبقية (الموزاني، 2020، ص306).

مما سبق يتضح لنا، أن مجلس الأمن الدولي أستطاع من ضبط الاطار القانوني للانسحاب (الإسرائيلي)، الا انه فشل في إيجاد حل نهائي لاستمرار النزاع بين المقاومة الإسلامية و(إسرائيل) ، وتجاهل الاعتراف الرسمي بلبنانية مزارع شبعا، رغم تقديم الحكومة اللبنانية لخرائط ووثائق قانونية تدعم موقفها. مما يعكس موقفاً منحازاً واضحاً (لإسرائيل).

بدأت القوات (الإسرائيلية)، في السادس عشر من أيار، دون إنذار مسبق وقبل الموعد المعلن بـ(45) يومًا، انسحابًا متسارعًا من جنوب لبنان وسط إطلاق نار كثيف من المقاومة، ما أحدث حالة من الهلع والانهيار في صفوف قوات جيش لبنان الجنوبي، فتساقطت مواقعهم سريعًا وسقط العديد منها في يد المقاومة والجيش اللبناني (وثائق مجلس الأمن الدولي ، 2000، وثيقة رقم 718 / 2000 / ؛ وزارة الخارجية الإسرائيلية، 2000) لجأ عدد كبير من عناصر قوات لبنان الجنوبي مع عائلاتهم إلى داخل الأراضي المحتلة، فيما استسلم من تبقى منهم إلى السلطات اللبنانية. وبحلول الرابع والعشرين من أيار، اكتمل الانسحاب (الإسرائيلي) من جميع المناطق المحتلة، وتم التراجع إلى حدود حزيران 1967 تنفيذًا لقرار رئيس الوزراء (الإسرائيلي) إيهود باراك (أبو طاقية ، 2008، ص75) ، وقد دعا باراك قواته إلى ضبط النفس، مع التلويح بردٍّ قوي على أي اعتداء يُستهدف به الأمن (الإسرائيلي)، في إشارة ضمنية إلى حزب الله (وزارة الخارجية الإسرائيلية، 2000).

ثالثاً: الموقف اللبناني من الانسحاب الإسرائيلي عام 2000.

في اليوم التالي للانسحاب، احتفل اللبنانيون على طول الشريط الحدودي بالنصر، حيث اندفعت المقاومة مع جمهورها لتحرير المناطق المحتلة، معتمدة الخامس والعشرين من أيار عيداً للمقاومة والتحرير(فضل الله، 2015، ص 130). كما توافد المواطنون لحضور خطاب السيد حسن نصر الله، المعروف بـ"خطاب بيت العنكبوت"، الذي عبّر فيه عن قناعته بأن القوة (الإسرائيلية)، رغم مظهرها، أوهن من بيت العنكبوت (الموزاني، 2020، ص 306) ، وقد أشادت الحكومة اللبنانية بذلك الانسحاب، وصرّح أميل لحود بأن الوحدة الوطنية والمقاومة كانتا السلاح الفعلي الذي أجبر (إسرائيل) على الانسحاب. كما عبّر عن أسفه لعدم شمول الانسحاب منطقة مزارع شبعا، التي لا تزال تحت الاحتلال (وثائق مجلس الأمن الدولي، 2000، وثيقة رقم S / 2000 / 718).

عقد رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري، في الحادي والثلاثين من أيار، جلسة استثنائية في بنت جبيل، استُهلّت بقراءة الفاتحة تكريماً لشهداء المقاومة. نوّه بري بتضحيات المحررين وشكر سورية وإيران وحزب الله والجيش اللبناني. واعتبر رئيس الوزراء سليم الحص النصر ثمرة تعاون بين الدولة والمقاومة، وعرساً للتحرر من الاحتلال (مجلس النواب اللبناني، 2000، الجلسة الرابعة).

على الجانب (الإسرائيلي)، أثار قرار الانسحاب انقسامًا داخليًا حادًا، إذ أيّده قطاع واسع من الرأي العام، إذ أظهرت صحيفة يديعوت أحرونوت (Yedioth Ahronoth) في الخامس والعشرين من أيار أن 72% من (الإسرائيليين) دعموا الخطوة، ما أسهم في رفع شعبية رئيس الوزراء إيهود باراك من (47%) إلى (58%) (خلف ، 2012، ص141). وقد استند ذلك التأييد إلى مجموعة من الأهداف التي سعى باراك لتحقيقها، وأبرزها(خلف، 2012، ص142):

1. حاولت حكومة إيهود باراك التوصل إلى اتفاق سلام مع سورية، بهدف تحقيق تسوية شاملة تنهي الوجود (الإسرائيلي) في جنوب لبنان. وقد طمح باراك إلى أن يكون أول رئيس وزراء من حزب العمل ينجح في توقيع معاهدة سلام مع دولة خاضت حرب 1973. وبرغم فشل المفاوضات مع سورية مطلع عام 2000، نفذ انسحابًا أحاديًا من لبنان كإشارة ضمنية إلى استعداده للتسوية، رغم معارضة المؤسسة العسكرية.

2. رأى باراك أن استمرار الاحتلال في لبنان يحدّ من قدرة (إسرائيل) على التعامل مع الوضع الفلسطيني، وأن الانسحاب سيوفر حرية حركة عسكرية، ما تجلّى لاحقًا في سياسات خلفه أرييل شارون، الذي استخدم الواقع الجديد لتبرير قطيعة مع الفلسطينيين وتصعيد العمليات ضد السلطة الفلسطينية.

3. لم ينجح الاحتلال في تحقيق هدفه الاستراتيجي بتأمين شمال (إسرائيل)، إذ استمر القصف من الجنوب اللبناني، ما كشف حدود جدوى الردع العسكري القائم على الاحتلال المباشر.

4. سعت (إسرائيل) إلى فك الارتباط بين المسارين السوري واللبناني في المفاوضات، ما قد يؤدي إلى إضعاف الموقف التفاوضي اللبناني ودفعه لتنازلات منفردة، خارج إطار التسوية الشاملة.

5. هدف الانسحاب إلى تقويض أهمية قرارات مجلس الأمن الدولي، ولا سيما القرار(425)، من خلال تنفيذه بطريقة أحادية ومن دون تنسيق مع الدولة اللبنانية، لتفادي الالتزام الكامل في بنوده التي تشترط انسحابًا فوريًا وغير مشروط من الأراضي اللبنانية المحتلة.

ومن جانب آخر، عارض بعض من القيادات العسكرية والأمنية ، إضافة الى أعضاء المجلس الوزاري المصغّر(هو مجلس شُكّل بعد توقيع اتفاق الائتلاف الحكومي بين حزبي "الليكود" و"العمل" في 13 أيلول 2004، ويتألف من خمسة أعضاء عن كل حزب. من صلاحياته معالجة شؤون الأمن، وله الحق في مناقشة أي قضية يطرحها رئيس الحكومة. للمزيد من التفاصيل يُنظر الى : صحيفة العَساس، 2018، 12 كانون الأول) الانسحاب الأحادي الجانب، معتبرين أنه يفتقر إلى الترتيبات الأمنية الضرورية. ورأى رئيس أركان الجيش حينها أن الانسحاب يجب أن يتم ضمن اتفاق رسمي مع الحكومة اللبنانية، يرافقه تنفيذ كامل لقرار مجلس الأمن (425)، بما يشمل انسحاب القوات الأجنبية، نزع سلاح الميليشيات ونشر قوات دولية. وفي الاطار ذاته هاجمت المعارضة السياسية، بقيادة أرييل شارون، خطة الانسحاب بشدة، مدفوعة في كثير من جوانبها باعتبارات حزبية. ورغم ذلك، أيد شارون لاحقًا انسحابًا تدريجيًا قائمًا على اتفاق. من جهته، سخر يوسي ساريد (الجزيرة نت، د. ت) (Yosi Side)، زعيم حزب ميرتس اليساري من التنفيذ، وبالرغم من تلك الاعتراضات، التزم الجيش (الإسرائيلي) بتنفيذ الأوامر

الصادرة عن رئيس الوزراء إيهود باراك، انطلاقًا من مبدأ "الجيش لا يختار مهامه"، مما يعكس تماسك المؤسسة العسكرية أمام القرار السياسي رغم التحفظات على طريقة التنفيذ (خلف، 2012، 133- 144).

خلال المدة الممتدة من الخامس والعشرين من أيار حتى الثامن عشر من حزيران عام 2000، عمل فريق فني بالتعاون مع قوات اليونيفيل على ترسيم خط انسحاب جديد بين لبنان و(إسرائيل) بطول (79) كم، أقرّه مجلس الأمن الدولي في الثامن عشر من حزيران تحت مسمى الخط الأزرق. وقد أكد المجلس أن (إسرائيل) أتمّت انسحابها من لبنان حتى السادس عشر من حزيران تطبيقًا للقرار(425)، عبّر الأمين العام للأمم المتحدة كوفي انان عن أمله بأن يشكل تنفيذ القرار خطوة تشجع شعوب المنطقة، بما فيها السوريون والفلسطينيون، على التقدّم نحو مفاوضات تؤدي إلى اتفاقيات سلام. كما أشار إلى أن الأولوية أمام قوات اليونيفيل هي دعم الحكومة اللبنانية والجيش في بسط سلطتهما على المناطق التي تم الانسحاب منها. إلا أن خطة انان، رغم نواياها الإيجابية، اصطدمت بواقع إقليمي معقد جعل نجاحها محدودًا منذ البداية (ماثيوز ، 2008، ص 23).

فلم تكن الحكومة اللبنانية في موقع يسمح لها، أو ربما لم تكن راغبة، في تكليف الجيش بضبط الأمن في جنوب لبنان عقب الانسحاب (الإسرائيلي)، وذلك بسبب تعقيدات النظام السياسي اللبناني وحساسية التوازنات الداخلية، حيث يُنظر إلى الجيش كركيزة أساسية للاستقرار، وأي مساس بوحدته قد يهدد بانهيار الدولة برمتها (حسين، 2018، ص 257). وفي ذلك السياق، وجّه رئيس الجمهورية أميل لحود في الحادي عشر من حزيران مذكرة إلى الأمين العام للأمم المتحدة، عبر وزير الخارجية زهير حمدان ، عبّر فيها عن رفض لبنان لما سُمّي بـ"خط الانسحاب" الذي رسمته الأمم المتحدة، مؤكدًا تمسك لبنان بحدوده الدولية كما نص عليها القرار(425). وشدد لحود في المذكرة على أن الفصل بين "خط الانسحاب" والحدود المعترف بها دوليًا يُعد أمرًا غير مقبول من منظور السيادة الوطنية والقانون الدولي (انسحاب الجيش الإسرائيلي من الجنوب اللبناني، 2000).

من جانبها، ورفضت كل من سورية وإيران نزع سلاح حزب الله. أدى دورًا حاسمًا في دعم بقاء حزب الله قوة عسكرية فعالة، فالأولى عدته ورقة استراتيجية، والثانية دعمته كقوة إقليمية بالوكالة. ، وكان قد أعاد حزب الله تقديم نفسه بوصفه المدافع الأساسي عن السيادة اللبنانية (وزارة الخارجية الإسرائيلية، 2000؛ ماثيوز، 2008، ص 24).

شدد الأمين العام لحزب الله، السيد حسن نصر الله، على **" أن تحديد هوية مزارع شبعا ليس من اختصاص الأمم المتحدة، بل من صلاحية الدولة اللبنانية"**، مؤكداً **"أن ما يهم المقاومة هو كونها أرضاً لبنانية محتلة"**. وأوضح أن حزب الله سيتابع العمل على تحريرها مهما كانت التكاليف، مضيفاً **"أن المقاومة الإسلامية، وليس المجتمع الدولي، هي من فرض على (إسرائيل) تطبيق القرار(425) كما لا يزال لبنان يحتفظ بتحفظاته على مسار الخط الأزرق"** (الأغا، 2008، ص 79).

وبالرغم من عدم اعتراف حزب الله الرسمي بشرعية الخط الأزرق، التزم فعليًا بعدم تنفيذ عمليات خارجه، محصورًا تحرّكه ضمن مزارع شبعا التي عدتها مسرحًا مشروعًا للرد الدفاعي وفق مبدأ "العين بالعين" أو "الفعل ورد الفعل" (باكير، د.ت ، ص 65).

قدّم الأمين العام للأمم المتحدة إلى مجلس الأمن الدولي، في العشرين من تموز2000، تقريرًا شاملًا حول آخر التطورات المتعلقة بقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل)، والتحديثات المتعلقة به. وتناول التقرير ايضاً مستجدات الوضع في منطقة العمليات لا سيما في أعقاب انسحاب القوات (الإسرائيلية) من جنوب لبنان ، وزيارات المبعوث الخاص وتنسيق الجهود مع الأطراف المعنية وتعاون الحكومة اللبنانية وتنسيق الدعم الدولي لضمان احترام الخط الأزرق وتنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة مجلس الأمن الدولي ، 2000، وثيقة رقم 718 / 2000 / S ؛ وزارة الخارجية الإسرائيلية، 2000).

بدأت قوات الأمم المتحدة في السابع والعشرين من تموز عملية إعادة انتشارها في جنوب لبنان، وفي الوقت نفسه، عقد مجلس الأمن الدولي جلسة استمع خلالها لتقارير الوضع، وأصدر قراره المرقم (1310) بالإجماع كان أبرز ما تضمن (مجلس الأمن الدولي، 2000، وثيقة رقم 741 / 2000 / S ؛ وزارة الخارجية الإسرائيلية، 2000) :

1) أيد التفاهم المشار إليه في تقرير الأمين العام المؤرخ في العشرين من تموز لعام 2000،
2) يقرر تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لمدة أخرى قدرها ستة أشهر، لتنتهي في الحادي والثلاثين من كانون الثاني لعام 2001.
3) طالب الطرفين احترام "الخط الأزرق" وممارسة أقصى درجات ضبط النفس والتعاون بصورة تامة مع الأمم المتحدة ومع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.
4) طالب الحكومة لبنان أن تكثّف عودة سلطتها الفعلية ووجودها الفعلي في الجنوب، وأن تشرع بصفة خاصة وفي أقرب وقت ممكن في نشر القوات المسلحة اللبنانية على نطاق واسع.

برز في مجلس الأمن هذه المرة، اتجاه لتضمين الدعوة نصًا واضحًا يُلزم لبنان بنشر جيشه، إلا أن الوفد اللبناني خاض مواجهة دبلوماسية ناجحة شدد خلالها على أن قرار نشر القوات يجب أن يُترك للبنان وحده، باعتباره صاحب السيادة وهو من يحدد هوية القوات التي ينشرها. وقد استُجيب لذلك المطلب، وجاء النص وفق ما أراده الجانب اللبناني. وأُعلن رسميًا عن بدء الانتشار بعد اجتماع بين الرئيس أميل لحود ورئيس الحكومة سليم الحص في الأول من آب 2000 (الحص ، 2001، ص 291).

رابعاً: التطورات الداخلية اللبنانية عقب الأنسحاب (الإسرائيلي) (2000- 2005)

شهد لبنان في العام 2000 جملة من التحولات السياسية التي انعكست بعمق على الحياة العامة، بالتوازي مع التطورات الإقليمية المهمة التي طرأت في ذلك الحين، وعلى رأسها وفاة الرئيس السوري حافظ الأسد في العاشر من حزيران 2000 وتولي نجله بشار الأسد (سياسي سوري. وُلد في دمشق عام 1965، وهو الابن الثاني للرئيس حافظ الأسد. بعد انتهاء دراسته الثانوية، التحق بجامعة دمشق ودرس الطب وتخرّج عام 1988، ثم عمل طبيبًا في الجيش السوري. التحق لاحقًا بدراسة تخصصية في مستشفى "ويسترن" للعيون في بريطانيا. في عام 1998، تولى مسؤولية الوجود العسكري السوري في لبنان، وانتُخب رئيسًا للجمهورية السورية في 10 حزيران 2000 بعد وفاة والده. للمزيد من التفاصيل يُنظر الى :Darraj ، 2005، p56-84) مقاليد الحكم في سورية. ذلك التحول في القيادة السورية، الذي تزامن مع الانسحاب (الإسرائيلي) من جنوب لبنان في أيار من العام نفسه، الذي أعاد تشكيل خريطة التوازنات السياسية اللبنانية، خاصة في ما يتعلق بدور سورية في الداخل اللبناني (الفهداوي، 2019، ص 146؛ قناة الميادين، د. ت).

كانت الخلافات السياسية في ذروتها ولا سيما بين رئيس الجمهورية إميل لحود ورئيس الحكومة السابق رفيق الحريري، إذ لم يكن الأخير من داعمي وصول لحود إلى سدة الرئاسة، نتيجة خلافات سابقة أهمها اعتراض الحريري على بعض المكتسبات المالية الممنوحة للجيش، وكذلك معارضة لحود عام 1993 لنشر الجيش اللبناني في الجنوب. في تلك المرحلة، كان رفيق الحريري يخوض صراعاً سياسياً شرساً مع رئيس الوزراء سليم الحص لا سيما بعد تولي الأخير رئاسة الحكومة إثر خروج الحريري المفاجئ من السلطة عام 1998، في إطار التحالف القائم بين الرئاسة الجديدة وسورية تحت شعار مكافحة الفساد (رزق، 2011، ص 121- 123؛ الدين، 2008، ص200).

شهدت المرحلة المعنية تصعيدًا ملحوظًا في الصراع السياسي بين رئيس الحكومة السابق رفيق الحريري والسلطة الحاكمة، وتجلّى ذلك في تبادل اتهامات حادّة، كان أبرزها اتهام الحريري لرئيس الحكومة سليم الحص بالتقاعس عن الدفاع عن الصلاحيات الدستورية الممنوحة لرئيس الوزراء بموجب اتفاق الطائف، إضافة إلى تحميله مسؤولية هدر المال العام نتيجة السياسات الاقتصادية المتبعة آنذاك. وفي خضم تلك الأجواء السياسية المشحونة، جرت الانتخابات النيابية في صيف عام 2000، وقد تميزت تلك الدورة عن سابقاتها من حيث الشكل والمضمون (الخازن، 2000، ص 216).

وأعلن رئيس مجلس النواب نبيه بري أمام النواب أن مشروع قانون الانتخابات سيُعرض على المجلس خلال أسبوعين، مؤكدًا ضرورة مناقشته في إطار توافقي(الفهداوي، 2019، ص 141). وقد قام كل من اللواء غازي كنعان (ضابط استخبارات وسياسي سوري، وُلد في قرية بحمرة قرب مدينة الفردوسة في سوريا عام 1942. أصبح رئيسًا لفرع الاستخبارات في حمص 1982، ثم رئيسًا لجهاز الأمن والاستطلاع في لبنان عام 1983، ولاحقًا رئيسًا للاستخبارات السورية من عام 1990-2002. لعب دورًا كبيرًا في الانتخابات النيابية اللبنانية عام 2000، وأصبح وزيرًا للداخلية عام 2004.توفي عام 2005. للمزيد من التفاصيل يُنظر الى : قناة الجزيرة، 2016) والعميد جميل السيد(سياسي وعسكري لبناني، وُلد في مدينة زحلة عام 1950. شغل مناصب عسكرية عدّة، أبرزها قيادة فرع استخبارات الجيش اللبناني عام 1983، وتم تعيينه مديرًا للأمن العام عام 1998 في عهد الرئيس إميل لحود. كما ترأس اللجنة العسكرية اللبنانية في مفاوضات الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان عام 2000. للمزيد من التفاصيل يُنظر الى : صحيفة العرب، 2022، 29 كانون الأول) بصياغة مشروع القانون، الذي عُرف لاحقًا بـ"قانون غازي كنعان"(هو القانون الذي صاغه بنفسه، ونص على تحديد مدة ولاية المجلس النيابي بأربع سنوات وثمانية أشهر، وتوزيع المحافظات إلى أربع، وقسّم بيروت إلى ثلاث دوائر انتخابية. للمزيد من التفاصيل يُنظر الى: مجلس النواب اللبناني، 1999، الجلسة الثانية) (بقرادوني، 2009، ص179) ، وقد واجه ذلك القانون معارضة شديدة من رئيس الحكومة سليم الحص والوزير الاتصالات عصام نعمان، وتم توثيق مداخلاتهم الرافضة ضمن محاضر جلسات مجلس الوزراء وعلى

الرغم من الاعتراضات (الحص ، 2001، ص 293) ، أقر مجلس النواب القانون الانتخابي الجديد في جلسته المنعقدة في الثاني والعشرين من كانون الأول ، بأغلبية (81) صوتًا، مقابل معارضة (17) نائبًا وامتناع 4 نواب عن التصويت، في حين تغيب (26) نائبًا عن الجلسة ، وضم ذلك القانون تسعة فصول، وخمسة وسبعين مادة (مجلس النواب اللبناني، 1999، الجلسة الثانية).

وجرت الانتخابات على مرحلتين: الأولى في الثامن من تموز في محافظتي الشمال وجبل لبنان، والثانية في الثالث من أيلول في بيروت والبقاع والجنوب ، وقد اتسمت تلك الانتخابات بزخم سياسي ملحوظ، لا سيما في بيروت وجبل لبنان، إذ أفرزت نتائج غير متوقعة أسفرت عن تغييرات ملموسة في موازين القوى داخل البرلمان، رغم بقاء الخارطة الانتخابية مستقرة في بعض الدوائر الأخرى (الموزاني، 2020، ص 303).

أما على مستوى النتائج، فقد أظهرت فوز كتلة رفيق الحريري بـ(25) مقعدًا، وكتلة نبيه بري بـ(16) مقعدًا، فيما حازت كتلة وليد جنبلاط على (15) مقعدًا. كما برزت قوى المعارضة كقوة مؤثرة داخل البرلمان، وذلك من خلال تمثيل شخصيات سنيّة ومسيحيّة ودرزيّة فاعلة (المركز اللبناني للدراسات، 2002، ص 276). ومن اللافت أن تلك الانتخابات كرّست مكانة رفيق الحريري كزعيم سني بارز، إلى جانب محافظة وليد جنبلاط على موقعه كأقوى زعيم درزي، واستمرار الثنائية الشيعية المتمثلة في حركة أمل بزعامة نبيه بري وحزب الله بقيادة السيد حسن نصر الله. أما على مستوى الزعامة المسيحية، فقد شهدت الساحة تباينًا في المواقع بين رئاسة الجمهورية والبطريركية المارونية، في وقت تعاظم فيه الصوت المعارض داخل الأوساط المسيحية، داعيًا إلى إعادة تقييم طبيعة العلاقة اللبنانية-السورية، وذلك في أعقاب الانسحاب (الإسرائيلي) من جنوب لبنان عام2000 (بقرادوني، 2009، ص 179- 180).

وبعد صدور نتائج الانتخابات، أجرى الحريري سلسلة لقاءات مع الرئيس إميل لحود في محاولة لإزالة التوترات الناتجة عن الانتخابات وتقييم المرحلة الجديدة، لا سيما في ظل انسحاب الجيش (الإسرائيلي) من الجنوب، الأمر الذي أعاد طرح التساؤلات حول استمرار الوجود السوري في لبنان (صياغة ، 2007، ص 36). في السابع عشر من تشرين الأول، عقد مجلس النواب اللبناني الجديد جلسته الأولى لانتخاب رئيس المجلس، وأسفرت نتائج التصويت عن فوز نبيه بري برئاسة المجلس بعد نيله (124) صوتًا (مجلس النواب اللبناني ، 2000، الجلسة الأولى ؛ الجبوري، 2011، ص 133). وفي السياق ذاته قدّم رئيس الحكومة سليم الحص استقالة حكومته، التزامًا بما ينص عليه الدستور بعد انتخاب مجلس نواب جديد. وبناءً على ذلك، كُلِّف رفيق الحريري بتشكيل الحكومة الجديدة، وهي المهمة التي أُسندت إليه للمرة الرابعة في مسيرته السياسية، والثانية في عهد الرئيس إميل لحود. وقد نالت الحكومة التي شكّلها ثقة مجلس النواب بأغلبية (95) نائبًا، في حين امتنع (17) نائبًا عن التصويت (مجلس النواب اللبناني ، 2000، الجلسة الثالثة).

تزامنت عودة الحريري إلى رئاسة الحكومة مع تنامي الدعوات اللبنانية لانسحاب الجيش السوري من لبنان، والتي بلغت ذروتها مع ما عرف ببيان " النداء الأول" الذي أطلقه مجلس الموارنة (مجلس الموارنة: هو مجمع ماروني مصغّر يترأسه البطريرك صفير، ويتكوّن من أعضاء مقربين من الكرسي البطريركي، يجتمعون في أول أربعاء من كل شهر، ويصدر في نهاية اجتماعهم بيان يُعبّر عن رأيهم في القضايا السياسية والاقتصادية و الاجتماعية. للمزيد من التفاصيل: الحجيمي، 2022، ص 174) برئاسة البطريرك نصرالله صفير في العشرين من أيلول 2000. دعا ذلك النداء إلى إعادة النظر في تموضع الجيش السوري بعد انسحاب الاحتلال (الإسرائيلي)، إذاً أن اللحظة مؤاتية لإعادة تقييم علاقة البلدين على قاعدة السيادة اللبنانية (بلانفورد، 2007، ص102- 103؛ صحيفة القدس العربي، 2003، 12 تشرين الأول).

استمرت الدعوات إلى الانسحاب السوري خلال عام 2001، وشهد الصيف من العام نفسه تقارباً درزياً مارونياً تمثل في اللقاء بين صفير وجنبلاط في الثالث من آب، إذ أكد الطرفان على المصالحة الوطنية، ولكن تلك المصالحة تحوّلت سريعاً إلى موجة احتجاجات ضد الوجود السوري في لبنان وضد الرئيس لحود الذي كان يُنظر إليه كممثل للمصالح السورية. وقد اعتُقل العشرات من مناصري التيار الوطني الحر والقوات اللبنانية خلال تلك التحركات (حسين ، 2018، ص 356).

في موازاة ذلك، توترت العلاقة بين الحريري ولحود، خاصة بعد أن بدأ الأخير يتدخل بشكل مباشر في الشؤون الحكومية، فارضاً جدول أعمال مجلس الوزراء وتولّي رئاسته بصورة مستمرة، مما همّش دور الحريري التنفيذي. وكان الخلاف الجوهري بين الرجلين يدور حول موقف كل منهما من بقاء القوات السورية في لبنان (الجبوري، 2011، ص 137).

أما في المدة الممتدة بين 2002-2005، فشهدت الساحة اللبنانية والإقليمية تطورات ذات أثر بالغ على المشهد السياسي. فعلى الصعيد الداخلي، بلغ الوضع الاقتصادي والمالي إلى مستويات حرجة تهدد بالانهيار، ما جعل الحاجة إلى إصلاح شامل وفعّال أمراً ملحّاً. وفي خضم ذلك التدهور، وُجهت اتهامات إلى المقاومة الإسلامية بالمسؤولية عن الأزمة الاقتصادية، إلا أن تلك المزاعم بدت تعسفية وغير موضوعية، خاصة أن المقاومة لم يكن لها تأثير سلبي مباشر على الاقتصاد، خصوصاً بعد دخول لبنان مرحلة السلم الأهلي (جريدة السفير ، 2001، 5 تموز).

وفي المقابل، استغلت بعض الدول الغربية ذلك الوضع لممارسة الضغوط على لبنان، فربطت المساعدات المالية بوقف عمليات المقاومة، إلى جانب مطالب بإصلاحات اقتصادية وإدارية وسياسية في محاولة للتأثير على القرار اللبناني من خلال أكثر نقاطه ضعفاً (الدين ، 2008، ص 218؛ بليبلة ، 2014، ص 88).

وعلى المستوى الإقليمي، شكل وصول أرييل شارون إلى رئاسة الحكومة (الإسرائيلية) عام 2001 نقطة تحول خطيرة، إذ ترافق مع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية وانهيار مسار التسوية (الدين ، 2008، ص 217). وقد زادت حدة التوتر بعد اغتيال وزير السياحة (الإسرائيلي) رحبعام زئيفي (Rehavam Ze'evi) ما دفع (إسرائيل) لاجتياح مناطق السلطة الفلسطينية (الحجيمي، 2022، ص 176).

وفي ذلك السياق، عُقدت قمة جامعة الدول العربية في بيروت في السابع والعشرين من أذار 2002، بمبادرة من ولي العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز(مركز توثيق الملك عبد الله، د.ت) بهدف وضع حد للنزاع (الإسرائيلي)- الفلسطيني، وأُطلقت خلالها "مبادرة السلام العربية" التي أظهرت بشكل غير مباشر بعض أسباب استهداف سلاح المقاومة وخصوصاً بعد إصرار الرئيس اللبناني إميل لحود على تضمين حق العودة للاجئين الفلسطينيين. وكاد ذلك أن يعرقل القمة لولا التوصل إلى تسوية تستند إلى القرار (194)، الذي دعا إلى انسحاب (إسرائيل) من أراضي 1967 مقابل السلام. أما لبنان فاكتفى بالمطالبة بالانسحاب من مزارع شبعا التي لا تزال تحت الاحتلال (الإسرائيلي) (الأغا، 2008، ص 82- 83؛ الدين ، 2008، ص 215)

قابلت (إسرائيل) المبادرة بالتجاهل، وأعلنت أن ليس لها أهمية تذكر، بل عادت لسياستها العدائية ضد الشعب الفلسطيني باتخاذها قرار الاجتياح للمناطق الفلسطينية التي تخضع أمنياً للسلطة الفلسطينية (الحجيمي ، 2022، ص 177).

فقد سعت الإدارة الأمريكية إلى نزع الشرعية عن المقاومة من خلال الترويج لتنفيذ (إسرائيل) للقرار (425)، وإنكار لبنانية مزارع شبعا، ما فتح الباب أمام ضغوط دولية على لبنان وسورية، وربط المساعدات الاقتصادية للبنان بوقف عمليات المقاومة (الدين ، 2008، ص 218). أما الحدث الأبرز فتمثل في الغزو الأمريكي للعراق عام 2003، وما تبعه من تداعيات على الساحة اللبنانية، إذ عبّرت الحكومة اللبنانية بوضوح عن رفضها لذلك الغزو، كما جاء في خطاب الرئيس إميل لحود الذي أكد معارضة الحرب على العراق أو أي دولة عربية، معتبرًا إياها تهديدًا للأمة العربية، وداعيًا بغداد إلى التعاون مع الأمم المتحدة لتفادي الذرائع لأي اعتداء(الحجيمي ، 2022، ص 179- 180).

انسجم ذلك الموقف مع سياسة الرئيس السوري بشار الأسد، الذي بدوره أدان الغزو الأمريكي بشدة. وقد أسهم ذلك التوافق اللبناني–السوري الذي عزز رغبة دمشق في تمديد ولاية إميل لحود، الذي كان يُنظر إليه كحليف موثوق يجمع بين الخلفية الأمنية والسياسية ويتمتع بعلاقة وثيقة مع حزب الله. وعلى الرغم من أن لحود لم يكن متحمساً للتمديد، إلا أنه قبله وفاءً للحليف السوري وتماشياً مع مقتضيات المرحلة السياسية، التي كانت مرشحة لمزيد من التصعيد في السنوات اللاحقة (الجبوري، 2011، ص 151؛ الشمري ، 2023، ص 351).

وفي ظل قناعة معظم النواب اللبنانيين بأن سورية هي الفاعل الأساسي في رسم ملامح الاستحقاقات الدستورية، برزت معارضة داخلية واسعة للتمديد، قادها وليد جنبلاط الذي بادر إلى ترتيب لقاء مع الرئيس الفرنسي جاك شيراك (سياسي فرنسي . وُلد في باريس عام 1932، التحق بثانوية سانت كلود عام 1945، وتخرج من معهد الدراسات السياسية في باريس عام 1953، ثم التحق بالمدرسة الوطنية للإدارة عام 1957. شغل عدة مناصب منها وزير الزراعة عام 1972 ووزير الداخلية عام 1974، ورئيس وزراء فرنسا مرتين بين 1974–1976 و1986–1988، ثم انتُخب رئيسًا للجمهورية عام 1995- 2007. للمزيد من التفاصيل يُنظر الى : مبارك ، 2014، ص 18- 25) (Jacques Chirac) في الثالث من كانون الأول 2004، سعياً منه الى تدويل المسألة وكسب دعم دولي للضغط على سورية . وأسفر اللقاء في صدور سلسلة مواقف دولية رافضة

للتمديد من فرنسا والولايات المتحدة وبريطانيا، التي ركزت على رفض التدخل السوري في الشؤون اللبنانية، وتدعا إلى انتخابات رئاسية حرّة، تكرّس القرار اللبناني (احمد ، د.ت، ص 99).

بلغت الأزمة السياسية في لبنان ذروتها مع انقسام الساحة السياسية إلى فريقين متقابلين: الأول مؤيد للتمديد للرئيس إميل لحود وموالٍ لسورية، ضمّ نواب حزب الله وحركة أمل وعددًا من القوى القومية الحليفة لدمشق؛ والثاني معارض للتمديد وضمّ ايضاً شخصيات بارزة مثل البطريرك الماروني نصر الله صفير وسليمان فرنجية (سياسي لبناني. ولد في قرية زغرتا عام 1932. تلقى تعليمه الأولي في مدرسة الفرير في طرابلس، وأكمله في مدرسة عيتوتة عام 1924. انتُخب نائبًا في دورات 1960، 1964، و1968، وتولى مناصب وزارية في عدة حكومات. أصبح رئيسًا للجمهورية عام 1970. للمزيد من التفاصيل ينظر الى: فرشخ ، 2000) ووليد جنبلاط، ورفيق الحريري، مدعومًا من الولايات المتحدة الأمريكية، ودول غربية، إلى جانب عدد من الدول العربية، أبرزها المملكة العربية السعودية والأردن ومصر (الفهداوي ، 2019، ص 160).

بموازاة ذلك، بادرت فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، مدعومتين ببريطانيا، الى تقديم مشروع قرار لمجلس الأمن، يدعو إلى احترام سيادة لبنان وسلامة أراضيه، ويطالب بانسحاب جميع القوات الأجنبية وحل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها. كما دعا إلى بسط سلطة الدولة على كامل أراضيها، وإجراء انتخابات رئاسية حرة وفق الدستور، بعيداً عن أي تدخل خارجي. وطالب القرار الأطراف المعنية بالتعاون مع مجلس الأمن الدولي لتنفيذه، ودعا الأمين العام للأمم المتحدة إلى رفع تقرير خلال ثلاثين يوماً عن مدى الالتزام، مع إبقاء المسألة قيد المتابعة (مجلس الأمن الدولي ، 2004، وثيقة رقم 707 / S / 2004).

أدت فرنسا، دورًا رئيسيًا في التحضير لاستصدار القرار(1559) لعام 2004، إذ كثف اتصالاته مع أعضاء مجلس الأمن، لإقناعهم بضرورة التصويت لصالح القرار. مؤكداً على أهمية دعم سيادة لبنان واستقلاله، ورفض التدخلات الخارجية، خصوصًا التدخل السوري المتزايد في الشأن اللبناني (جريدة الصنارة ، 2006، 28 نيسان؛ أحمد ، د. ت ، ص 100- 101).

وفي سياق التحركات الدولية التي سبقت صدور قرار مجلس الأمن الدولي، وجّه المندوب الدائم للبنان لدى الأمم المتحدة، السفير سامي قرنفل، رسالتين متطابقتين إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن في الثلاثين من أب، أشار فيهما إلى وجود تحرك أميركي ـــــ فرنسي لإعداد مشروع قرار يطالب بانسحاب القوات السورية من لبنان، ويربط بين ذلك الوجود ودعم منظمات إرهابية. واعتبر أن الوجود السوري يستند إلى اتفاق الطائف واتفاقات ثنائية، ويخدم مصالح مشتركة تقررها الدولتان، نافياً الاتهامات بدعم الإرهاب، ومشدداً على دور سورية في دعم المؤسسات الأمنية اللبنانية. كما حذّر من خطورة التدخل الخارجي على الاستقرار الداخلي، مطالباً الأمم المتحدة بمنع تمرير ذلك المشروع وتوزيع الرسالة كوثيقة رسمية (مجلس الأمن الدولي ، 2004، وثيقة رقم 699 / 2004 / S).

من جانبها عبّرت سورية، عبر مندوبها الدائم لدى الأمم المتحدة، فيصل المقداد في رسالتين متطابقتين في الأول من أيلول 2004 موجهتين إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن، عن رفضها مناقشة مشروع القرار(1559)، عادةً أنه تدخل في الشؤون الداخلية للبنان ومخالفة للفقرة السابعة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة. وأشارت إلى أن لبنان نفسه رفض مناقشة المشروع، وأن العلاقات الثنائية بينهما ينظمها اتفاق رسمي مودع لدى الأمم المتحدة، ولا وجود لأي نزاع أو شكوى من الطرفين. واعتبرت سورية أن طرح تلك المسألة أمام مجلس الأمن يُعد سابقة خطيرة وخروجًا عن مهامه الأساسية (مجلس الأمن الدولي ، 2004، وثيقة رقم 706 / 2004 /S).

أدى تصاعد الضغط الدولي، ولاسيما من الجانب فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، الى عقد مجلس الأمن الدولي إلى عقد جلسته الرسمية المرقمة (5028) في الثاني من أيلول، وذلك تلبيةً لمطالب الحكومتين الفرنسية والأمريكية بضرورة مناقشة الوضع اللبناني. وقد شهد الاجتماع نقاشات حادة، إذ عبّرت الحكومة اللبنانية بتمسكها لموقفها الرافض لمشروع القرار، مطالبة بسحب مشروع القرار وصرف النظر عنه، وأيدتها في ذلك الجزائر. في المقابل، دعمت الدول الغربية مشروع القرار (مجلس الأمن الدولي ، 2004، وثيقة رقم 5028 / PV / S).

لم تكن روسيا غائبة عن المشهد، إذ أوضح وزير الخارجية سيرغي لافروف (لافروف ، 2022) (Sergey Lavrov) أن موسكو لم تعترض على مضمون القرار(1559) بقدر ما تحفظت على صيغته، وخصوصًا بند حل الميليشيات ونزع السلاح الذي اعتُبر عامًا وقد يشمل تنظيمات لبنانية فاعلة مثل حزب الله. ورأت موسكو أن الحزب يشكّل جزءًا من الواقع السياسي والاجتماعي اللبناني، داعية إلى معالجة تلك الملفات عبر الحوار الداخلي دون فرض حلول خارجية قد تزعزع الاستقرار (مجلس الأمن الدولي ، 2004، وثيقة رقم S / PV / 5028 ؛ مطلك ، 2016، ص 184). وفي ختام الجلسة، صوّت أعضاء مجلس الأمن بالإجماع على القرار رقم(1559)، الذي تم إقراره في اليوم ذاته والذي نص على (مجلس الأمن الدولي ، 2004، وثيقة رقم S / RES/ 1559):

1) أكد المجلس مجددًا تضامنه لاحترام سيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي، تحت سلطة حكومة لبنان وحدها، دون منازع، في جميع أنحاء لبنان.
2) طلب جميع القوات الأجنبية المتبقية بالانسحاب من لبنان.
3) دعا إلى حلّ جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها.
4) ايد بسط سيطرة حكومة لبنان على جميع الأراضي اللبنانية.
5) أعلن تأييده لعملية انتخابية حرّة ونزيهة في الانتخابات الرئاسية المقبلة، تُجرى وفقًا لقواعد الدستور اللبناني الموضوعة، من دون أي تدخل أو نفوذ أجنبي.
6) طالب جميع الأطراف المعنية بالتعاون التام والعاجل مع مجلس الأمن، من أجل التنفيذ الكامل لذلك القرار، ولكافة القرارات ذات الصلة بشأن استعادة لبنان لسلامته الإقليمية وكامل سيادته واستقلاله السياسي.
7) طلب إلى الأمين العام أن يوافِ مجلس الأمن، في غضون ثلاثون يومًا، بتقرير عن تنفيذ الأطراف لذلك القرار، ويقرّر أن تبقى المسألة قيد نظره الفعلي.

لم تكتفِ فرنسا بمجرد المساهمة في استصدار القرار(1559)، بل كثّفت جهودها الدبلوماسية لضمان تطبيقه الفعلي وبنوده كافة، مع التشديد على التنفيذ الحرفي لمضامينه. وفي ذلك السياق، أوفدت الرئاسة الفرنسية مستشارها للشؤون الخارجية، موريس غوردو مونتاني (Maurice Gourdault-Montagne)، إلى الولايات المتحدة الأمريكية، حيث التقى بنظيرته الأميركية كوندليزا رايس (سياسية امريكية ، وُلدت في برمنغهام عام 1954 ،شغلت منصب مستشارة الأمن القومي من 2001-2005.وتولت منصب وزيرة الخارجية الأمريكية من عام 2005-2009، لعبت رايس دورًا مهما في تشكيل السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول ٢٠٠١ ودعمت حرب أفغانستان والعراق. عملت على تحسين العلاقات مع الحلفاء التقليديين وإدارة الأزمات الدولية، مثل التوترات مع كوريا الشمالية وإيران. لمزيد من التفاصيل: رايس، 2012) (Condoleezza Rice). وقد تناول اللقاء ثلاث نقاط رئيسية (احمد ، د. ت، ص 101):

أولاً: ضرورة المتابعة الجدية لتنفيذ القرار، ولا سيما انسحاب القوات السورية من لبنان في أقرب وقت ممكن، باعتباره مدخلاً أساسياً لتطبيق بقية فقرات القرار.

ثانياً: دعوة الأمين العام للأمم المتحدة إلى تقديم تقارير دورية لمجلس الأمن حول مدى التزام سورية بتنفيذ القرار.

ثالثاً: اقتراح تعيين موفد خاص تابع للأمين العام يتولى متابعة تطبيق القرار من خلال التواصل المباشر مع الأطراف المعنية.

وفي السياق ذاته ، دعمت فرنسا إصدار بيان رئاسي عن مجلس الأمن الدولي في التاسع عشر من تشرين الثاني 2004، جرى فيه تأكيد الالتزام بمضامين القرار(1559)، كما تضمن تجديد دعوة الأمين العام للأمم المتحدة إلى تقديم تقارير دورية عن مستوى الامتثال لتنفيذ بنود القرار. وعلى هامش لقاء جمع الرئيس الفرنسي جاك شيراك بالمبعوث الخاص للأمين العام، تم التباحث في آليات تفعيل مهمة الأخير، إذ طلب المبعوث الدولي تمديد المهلة الممنوحة له، مقترحًا أن يكون التقرير الأول في مطلع نيسان ، والثاني في نهاية تشرين الأول ، لإعطاء سورية الوقت الكافي للامتثال (صحيفة الشرق الأوسط ، 2005، 4 نيسان).

وفي ضوء ما تمّ طرحه، يمكن التساؤل: ما الأسباب التي دفعت فرنسا إلى ذلك المستوى من الحزم في الدفع نحو إصدار القرار(1559) ومتابعة تنفيذه؟ وهل كان ذلك الموقف مدفوعًا باعتبارات استراتيجية خاصة، أم رغبة في إعادة التوازن الإقليمي وتقليص النفوذ السوري في لبنان؟ للإجابة عن تلك التساؤلات، يتطلب الأمر النظر في جملة من المعطيات التي أحاطت بالسلوك الفرنسي في تلك المرحلة.

ويمكن تفسير الحزم الفرنسي ضمن سياق استراتيجي متعدد الأبعاد، أبرزها رغبة حكومة باريس في إعادة تثبيت نفوذها في الشرق الأوسط بعد تراجع دورها إثر معارضتها الحرب على العراق عام 2003. وقد شكّل القرار(1559) بالنسبة لفرنسا مدخلًا للتقارب مع الولايات المتحدة حول ملفات إقليمية حساسة كضرورة انسحاب القوات السورية من لبنان ودعم التحول الديمقراطي ومكافحة الإرهاب، فضلًا عن تحجيم دور حزب الله والمنظمات الفلسطينية المسلحة (بزي ، 2011، ص80). كما سعت فرنسا من خلال القرار إلى إعادة التوازن السياسي في لبنان بما يخدم مصالحها ويعزز موقع حلفائها التقليديين. وفي البعد الأمني اعتبرت حكومة باريس حزب الله تحديًا استراتيجيًا نظرًا لارتباطه بسورية وإيران، مما دفعها إلى دعم فصل المسارات التفاوضية مع (إسرائيل) وتسهيل الوصول إلى تسويات ثنائية. وهكذا، فإن الإصرار الفرنسي على القرار لم يكن مجرد التزام بمبادئ أممية، بل تعبيرًا عن سياسة مصلحيه تهدف إلى استعادة نفوذ فرنسا وترسيخ موقعها في النظام الإقليمي الجديد(احمد ، د.ت، ص 102- 103؛ الظاهر، د. ت، ص 73-74).

لم تُبدِ الحكومة السورية اهتمامًا جديًا بالقرار، إذ اعتبرته أداة ضغط تهديدية تهدف إلى دفعها للتعاون في الملف العراقي وقضايا التنظيمات الفلسطينية المتشدد في الأراضي المحتلة، بالإضافة إلى ملف حزب الله في لبنان. ورأت فيه، كما غيره من القرارات الدولية، مجرد وثيقة ستُركن في أدراج الأمم المتحدة دون تنفيذ فعلي، يُستحضر بين الحين والآخر لممارسة ضغط سياسي عليها. ومع ذلك، واصلت سورية سياستها، ومارست ضغوطًا على النواب اللبنانيين لتمديد ولاية الرئيس إميل لحود بدلًا من انتخاب رئيس جديد (بومنصوف ، 2007، ص 12).

وعلى الجانب اللبناني ، أدى صدور قرار مجلس الأمن الدولي المرقم(1559) إلى إثارة ردود فعل حادة داخل لبنان، إذ انقسم المشهد السياسي بين مؤيد ومعارض. فمنذ اللحظات الأولى، شكّل القرار صدمة داخلية، إذ عد الأمين العام لحزب الله، السيد حسن نصر الله، أن القرار يستهدف لبنان أكثر من سورية، متهماً الولايات المتحدة الأمريكية و(إسرائيل) بالسعي لنزع سلاح المقاومة الذي شكل، برأيه، توازنًا رادعًا ضد الاعتداءات (الإسرائيلية). ودعا نصر الله إلى توحيد الجهود لمواجهة ما اعتبره تهديدًا وشيكًا في ظل المهلة المحددة بثلاثين يومًا لتنفيذ القرار، مطالبًا فرنسا بعدم الانجرار خلف السياسات الأمريكية حفاظًا على مصالحها الإقليمية (رزق ، 2011، ص 163- 164).

وفي الاطار ذاته، شهد الشارع السياسي اللبناني تأزماً متزايدًا، خصوصًا في ظل تداعيات قرار التمديد لرئيس الجمهورية إميل لحود، ما أدى إلى تصاعد الصراع بين القوى السياسية. وقد دعا وزير الصحة العامة، سليمان فرنجية، إلى تهدئة الخطاب السياسي وتقدير دقة المرحلة، مشددًا على أن الخلاف مع الغرب يتجاوز مسألة التمديد ليطال التدخل في الشأن اللبناني ولا سيما تصنيف حزب الله كتنظيم إرهابي (جريدة الصنارة ، 2005، 18 اذار).

بالمقابل، التزم رئيس الحكومة الأسبق رفيق الحريري الصمت حيال القرار، رغم علمه المسبق بتفاصيله، واكتفى بإرسال رسالة خاصة إلى الرئيس السوري بشار الأسد عبر العميد رستم غزالي، عرض فيها جهوده الممكنة لتأجيل صدور القرار أو التصدي له. ورغم تصريحاته العلنية الرافضة للتمديد، إلا أن كتلته النيابية صوتت لصالحه، ما أثار استياء السعودية التي كانت تلقت وعودًا مغايرة (رزق ، 2011، ص163). وفي خضم ذلك الانقسام، صعّد المعارضون لهجتهم، مطالبين بالعدول عن تعديل الدستور ورفض تأجيل الانتخابات الرئاسية، وهو ما دعمته البطريركية المارونية في بيانها، مما عزز موقف المعارضة المسيحية والإسلامية وأضفى زخمًا جديدًا على مساعيها لإعادة التوازن السياسي في البلاد (رزق ، 2011، ص 163).

وفي المقابل، عقد مجلس النواب اللبناني في اليوم التالي لصدور القرار جلسة استثنائية برئاسة نبيه بري في الثالث من أيلول 2004، تمت الموافقة فيها على التعديل الدستوري للمادة (49)، بإضافة "لمرّة واحدة وبصورة استثنائية" تستمر ولاية رئيس الجمهورية الحالي ثلاث سنوات، لتنتهي في الثالث والعشرين من تشرين الثاني 2007. وجرت المصادقة على القانون

بأغلبية (96) نائبًا مقابل (29) نائبًا رفضوا التصويت إلى جانب القرار، فيما امتنع ثلاثة نواب عن التصويت ، فتم بذلك منح أميل لحود ثلاث سنوات أخرى في رئاسة الجمهورية(مجلس النواب اللبناني ، 2004، الجلسة الأولى).

وعقب التصويت، ألقى الرئيس إميل لحود خطابًا بمناسبة تمديد ولايته الرئاسية، أكّد فيه أن رئاسة الجمهورية هي لجميع اللبنانيين دون استثناء، وفيما يخص القرار(1559)، أوضح لحود بأنه يندرج في إطار الضغوط التي تُمارس على لبنان وسورية لدفعهما إلى تغيير استراتيجيتهما في مقارعة (إسرائيل)، داعيًا الولايات المتحدة الأمريكية إلى تطبيق القرارات الدولية التي نصت على انسحاب (إسرائيل) من مزارع شبعا اللبنانية (الشمري ، 2023، ص 352).

أما على المستوى الشعبي، فتظاهر في الثالث من تشرين الثاني 2004 نحو (250) الف لبناني، أغلبهم من مناصري حزب الله، رفضاً للقرار(1559)، بمشاركة رجال دين وشخصيات علمانية وممثلين عن أحزاب يسارية ويمينية ومنظمات مجتمع مدني فضلاً عن وزراء ونواب سابقين(الأغا، 2008، ص 92).

وفي أعقاب التمديد، بدأ رئيس الحكومة المكلف رفيق الحريري مشاوراته لتشكيل حكومة جديدة في ظل انطباع عام مفاده أن التمديد للرئيس لحود قابله عملياً تجديد للحريري في رئاسة الحكومة، خصوصاً أن التمديد لم يكن ليتم لولا دعمه عبر كتلته النيابية والوزارية، مما وفّر الأغلبية اللازمة لتعديل الدستور(بقرادوني ، 2009، ص 283). إلا أن الحريري وبعد خمسين يوماً من المشاورات، فشل في تشكيل حكومة مصغّرة كانت تضم ممثلاً عن التيار الدرزي إرضاءً لوليد جنبلاط، ما دفعه إلى الاعتذار عن عدم قبول التكليف بتشكيل الحكومة الجديدة قناة الميادين الميادين ، 2017).

قبل الرئيس أميل لحود ذلك الاعتذار، وأجرى استشارات نيابية أدّت إلى تكليف عمر كرامي بتشكيل الحكومة الجديدة. وعلى الرغم من اشتداد حملات المعارضة ضد الرئيس إميل لحود واشتداد الضغوط الدولية على لبنان وسورية ، حاول عمر كرامي تعطيل القرار(1559)عبر إعداد قانون انتخابات جديد يعيد تركيب السلطة بما لا يُخالف مضمون القرار المذكور، ويؤمّن تنفيذ اتفاق الطائف دون إثارة عداء مع الجانب السوري، ودون إثارة نزاع داخلي حول سلاح حزب الله(الفهداوي ، 2019، ص 170).

وفي الثامن من شباط عام 2005، وصل تيري رود لارسن، المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة والمكلّف بمتابعة تنفيذ القرار(1559)، إلى لبنان. وفي اليوم التالي، عقد سلسلة لقاءات مع عدد من قادة المعارضة والمسؤولين اللبنانيين، إذ طرح مقترحاً بربط تنفيذ القرار(1559) باتفاق الطائف. غير أنّ القيادات اللبنانية، لا سيما تلك الداعمة لنهج المقاومة، أعربت بوضوح عن تمسّكها بخيارها ، وأكدت رفضها التخلي عن سلاحها (العسافي ، 2021، ص 176؛ بلانفورد ، 2007، ص 150).

مما سبق يتضح لنا، أن تحركات مجلس الأمن الدولي خلال تلك المدة شكّلت تحوّلًا نوعيًا في تعاطيه مع الشأن اللبناني، لا سيما مع صدور القرار(1559)، الذي مثّل أول إعلان دولي واضح يدعو إلى انسحاب القوات الأجنبية من لبنان ونزع سلاح الميليشيات، في إشارة مباشرة إلى الوجود السوري وحزب الله. وقد عكس هذا التحوّل رغبة واضحة من فرنسا والولايات المتحدة الأميركية في إعادة رسم التوازنات الإقليمية وتقليص النفوذ السوري في لبنان، أكثر مما عبّر عن حرص فعلي لمجلس الأمن على فرض الأمن أو ضمان الاستقرار الدائم.

في ضوء ما تقدم نستنتج، أن موقف مجلس الأمن الدولي من الانسحاب (الإسرائيلي) اقتصر على كونه إجراءً قانونيًا شكليًا، لا يعكس خضوعًا فعليًا من (إسرائيل) لقراراته، بل جاء نتيجة ضغوط داخلية واستنزاف ميداني طويل. وقد تجلى قصور المجلس في عدم تحميل (إسرائيل) مسؤولية خروقاتها السابقة، وعدم تمكنه من إرساء أسس استقرار دائم في الجنوب اللبناني، وهو ما يُظهر محدودية فعالية قراراته حين تتقاطع مع حسابات القوى الكبرى، لاسيما الولايات المتحدة الامريكية.

الخاتمة:

أظهر هذا البحث أن الانسحاب (الإسرائيلي) من جنوب لبنان عام 2000 لم يكن مجرد إجراء عسكري تقني، بل خطوة سياسية معقدة جاءت نتيجة تراكم طويل من الضغوط الداخلية والخارجية، ورافقها تفاعل دولي وإقليمي واسع، لعب فيه مجلس الأمن الدولي دورًا رئيسيًا، وإن لم يكن حاسمًا في جميع مراحله.

فقد بيّنت الدراسة في محاورها الثلاثة أن قرار الانسحاب جاء استجابة لتراجع فعالية الاحتلال في تحقيق أهدافه، وتصاعد كلفة استمراره، في ظل تصعيد متواصل من المقاومة اللبنانية. ومع إعلان إسرائيل نيتها تنفيذ القرار 425، برزت الحاجة إلى دور أممي يضمن تنظيم الانسحاب وإضفاء شرعية دولية عليه. وهنا تدخل مجلس الأمن من خلال إرسال المبعوثين، وتكليف "اليونيفيل" بمهام المراقبة، وإقرار ما عُرف لاحقًا بـ"الخط الأزرق" كحدود مؤقتة لمراقبة الانسحاب.

غير أن هذا الدور، رغم أهميته في تأمين الانسحاب الميداني، لم يرقَ إلى مستوى تسوية شاملة. فقد تجاهلت الأمم المتحدة في تقاريرها المطالب اللبنانية بشأن مزارع شبعا، واعتبرت إسرائيل قد نفذت التزاماتها وفق القرار 425، الأمر الذي شكّل موضع اعتراض رسمي من الحكومة اللبنانية، التي قدمت وثائق وخرائط تثبت لبنانية المنطقة. كما أن الجدل حول نشر الجيش اللبناني جنوبًا، والدعوات الدولية لتوسيع سلطته، كشف عن حدود الضغط الأممي في ظل تعقيدات الوضع الداخلي اللبناني.

وعليه، فإن موقف مجلس الأمن عام 2000 اتسم بالتفاعل مع الحدث ضمن حدود الممكن السياسي، لكنه لم يتجاوز الإطار الإجرائي نحو معالجة جوهر القضايا الخلافية، ما ترك الباب مفتوحًا أمام استمرار التوتر، وأضعف من فاعلية القرارات الدولية كأداة لتحقيق الاستقرار المستدام.

قائمة المصادر:

الوثائق المنشورة:

أولاً: وثائق مجلس الأمن الدولي:

1) وثائق مجلس الأمن الدولي لعام 2000، وثيقة رقم (S / 2000 / 741)
2) وثائق مجلس الأمن الدولي لعام 2000، وثيقة رقم (S / 2000 / 294)
3) وثائق مجلس الأمن الدولي لعام 2000، وثيقة رقم (S / 2000 / 322).
4) وثائق مجلس الأمن الدولي لعام 2000، وثيقة رقم (S / 2000 / 460)
5) وثائق مجلس الأمن الدولي لعام 2000، وثيقة رقم (S / 2000 / 718)
6) وثائق مجلس الأمن الدولي لعام 2000، وثيقة رقم (S / 2000 / 99).
7) وثائق مجلس الأمن الدولي لعام 2004 ، وثيقة رقم (S / PV / 5028).
8) وثائق مجلس الأمن الدولي لعام 2004 ، وثيقة رقم (S / PV / 5028).
9) وثائق مجلس الأمن الدولي لعام 2004 ، وثيقة رقم (S / 2004 / 707).
10) وثائق مجلس الأمن الدولي لعام 2004، وثيقة رقم (S / RES/ 1559).
11) وثائق مجلس الأمن الدولي لعام 2004، وثيقة رقم (S / 2004 / 699).
12) وثائق مجلس الأمن الدولي لعام 2004، وثيقة رقم (S/ 2004 / 706).

ثانياً: محاضر مجلس النواب اللبناني.

1) م. م. ن. ل، الدور التشريعي التاسع عشر ، العقد الحادي الثاني، الجلسة الثانية ، الثاني والعشرين من كانون الأول 1999.
2) م. م. ن. ل، الدور التشريعي العشرون، العقد الاستثنائي الثاني ، الجلسة الأولى ، الثالث من أيلول 2004.
3) م. م. ن. ل، الدور التشريعي العشرون، العقد العادي الثاني ، الجلسة الأولى ، السابع عشر من تشرين الأول 2000.
4) م. م. ن. ل، الدور التشريعي العشرون، الدور العادي الثاني ، الجلسة الثالثة ، الثاني الى السادس من تشرين الثاني 2000.

ثالثاً: وثائق الوزارة الخارجية الإسرائيلية.

1) I.M.F.A (131) Statement by Foreign Minister Levy on the UN Security Council's approval of Israel's implementation of Resolution 425, 19 Jun 2000, Vol18, 1999-2001
2) I.M.F.A (144) Reaction of the Ministry of Foreign Affairs to the UN Secretary-General's statement on Resolution 425, 25 Jul 2000, Vol18, 1999-2001.
3) I.M.F.A (151) UN Security Council Resolution1310(2000)–Extension of UNIFIL mandate, 27July 2000, Vol18, 1999-2001.
4) I.M.F.A (130) Statement by the President of the UN Security Council regarding Lebanon, 18 Jun 2000, Vol18, 1999-2001
5) I.M.F.A (148) Letter from Foreign Minister Levy to the UN Secretary-General Annan regarding Lebanon, 27 Jul 2000, Vol18, 1999-2001.
6) I.M.F.A (94) Government decision regarding redeployment from Lebanon,5 Mar 2000, Vol18, 1999-2001
7) I.M.F.A (116), Ministry of Defense Statement on Lebanon, 24 may 2000, Vol18, 1999-2001
8) I.M.F.A (117) Basic information sheet by the Ministry of Foreign Affairs about Lebanon,24 May 2000, Vol18, 1999-2001.
9) I.M.F.A (118) Statement by Prime Minister Ehud Barak regarding Lebanon, 24 May 2000, Vol18, 1999-2001
10) I.M.F.A (119),Article by the Director General of the Ministry of Foreign Affairs on Lebanon, published in The Washington Times and other newspapers, 25 May 2000, Vol18, 1999-2001.
11) I.M.F.A (89), Foreign Minister Levy's Letter to his Peers regarding the attack in London, 7 Feb 2000, Vol18, 1999-2001.

الرسائل والاطاريح الجامعية:

1) أحمد خماط صابر العسافي ، حركة امل ودورها السياسي في لبنان 1989-2006 دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة المستنصرية، 2021.
2) آمنة سالم حسن الحجيمي ، سياسة الكيان الصهيوني تجاه لبنان (1993-2006) ، رسالة ماجستير غير منشوره ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة ذي قار ، 2022.
3) أولاد النعيمي مبارك، الرئيس جاك شيراك وسياسته تجاه الجزائر (1995–2007)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2014.
4) بلال عبد الجواد الزواهرة ، دور إسرائيل في الحياة السياسية اللبنانية (1975-2006) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الدراسات العليا ، الجامعة الأردنية ، 2008.
5) حسين علي كردي حمود الجبوري ، رفيق الحريري ودوره الاقتصادي والسياسي في لبنان 1944- 2005، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة تكريت، 2011.
6) زينب فرج ، " لبنان _ غزة " بين العدوان الإسرائيلي وال قرارات الدولية ، رسالة دبلوم غي منشوره، المعهد العالي للدكتوراه في الحقوق والعلوم السياسية والإدارية والاقتصادية ، الجامعة اللبنانية ، 2013.
7) عباس قاسم فرج الموزاني ، حزب الله ودوره السياسي في لبنان 1989- 2000، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 2020.
8) عبد القادر أحمد عبد الفهداوي ، الحياة النيابة في لبنان 1992 – 2005 ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة الأنبار ، 2019.
9) فؤاد خلف حسين ، التطورات السياسية في لبنان 1989- 2005، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب، جامعة الأنبار، 2018.

10) ناريمان كريم كاظم الكوفي ، السياسة السورية تجاه لبنان(1988- 2000) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة ذي قار ، 2012.
11) نصر الدين ديب سعيد خلف ، دور المؤسسة العسكرية الإسرائيلية في صناعة القرار السياسي الخارجي (السلطة الفلسطينية ولبنان – نموذجاً) 2000- 2009، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة الأزهر- غزة، 2012.
12) هنادي محمد لطفي أبو طاقية ، تأثير الدبلوماسية الأمريكية على تطبيق الإسرائيلي للتسوية مع الفلسطينيين 1993- 2000 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، عمادة الدراسات العليا ، جامعة القدس ، 2008.

الكتب العربية والمعربة:

1) أحمد زين الدين ، لماذا الحرب في لبنان كل 15 سنة ؟ ط1 ، مؤسسة نوفل ، بيروت ، 2008.
2) أمل سعد غريب ، حزب الله السياسة والدين ، ترجمة حسن الحسن ، ط3، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي ، بيروت ، 2009.
3) أمين مصطفى ، المقاومة في لبنان 19948- 2000، دار الهادي ، بيروت ، 2003.
4) جورج فرشخ، سليمان فرنجية: شهادات وذكريات، 30 حزيران 1978 – 23 تموز 1992، دار بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، 2000.
5) حازم صياغة ، حازم صياغة ، سوريا ولبنان : أصول العلاقات وآفاقها، ط1 مركز الأمارات للدراسات والبحوث الأستراتيجية، أبو ظبي ، 2007.
6) حسان الحلاق ، قضايا العالم العربي ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 2016.
7) حسن فضل الله ، حزب الله والدولة في لبنان الرؤية والمسار، ط3، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2015.
8) رفعت سيد أحمد ، حسن نصر الله ثائر من الجنوب ، دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع ، بيروت ، 2006.
9) روزانا بومنصف ، لبنان في سياسة واشنطن الشرق أوسطية ، مركز عصام فارس لشؤون اللبنانية ، بيروت ، 2007.
10) سليم الحص ، للحقيقة والتاريخ تجارب الحكم ما بين 1998 و 2000، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت ، 2001.
11) سيرغي لافروف ، نحن شعب مهذب تأملات في السياسة الخارجية الروسية، ترجمة محمد خميس، دار الرافدين للطباعة والنشر ، 2022.
12) عبد الله الحاج حسن ، تاريخ لبنان المقاوم في مئة عام 1900- 2000، دار الولاء، بيروت، 2008.
13) علي حسين باكير ، حزب الله تحت المجهر ، د. م، د. ت.
14) فريد الخازن ، انتخابات لبنان ما بعد الحرب 1992 ، 1996 ، 2000، ديمقراطية بلا خيار ، ط1 ، دار النهار ، بيروت ، 2000.
15) كريم بقرادوني ، صدمة وصمود عهد إميل لحود 1998- 2007ن ط1، شركة المطبوعات للوزيع والنشر ، بيروت ، 2009.
16) كونداليزا رايس اسمى مراتب الشرف ،ترجمة وليد شحاته ،دار الكتاب العربي ،بيروت ،2012.
17) مات م. ماثيوز ، حرب 2006 بين حزب الله وإسرائيل ، ترجمة مها بحبوح ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، 2008.
18) ماجد فلسطيني، شخصية القائد كوفي عنان، غزة، 2016.
19) محمد حسين بزي، الخديعه يوم اغتالت الفوضى الخلاقة رفيق الحريري دار الامير للثقافة ، بيروت، ٢٠١١.
20) مسعود أسد اللهي ، الإسلاميون في مجتمع تعددي ، ترجمة دلال عباس، ط1، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، 2004.
21) نعيم قاسم ، حزب الله المنهج. التجربة . المستقبل، ط7، دار المحجة البيضاء للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2010.
22) نيكولاس بلانفورد، زلزال لبنان: اغتيال رفيق الحريري وتأثيراته في الشرق الأوسط، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2007.

23) هدى رزق ، صناعة النخب السياسية في لبنان 1992- 2009 (ظروف ، قوانين ونتائج) ، ط1، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام ، بيروت ، 2011.
24) همام خضير مطلك، العلاقات الأمريكية- اللبنانية، ط1، دار السنهوري، بيروت، 2016، ص 184.
25) يوسف الأغا، حزب الله- التاريخ الأيدلوجي والسياسي(1978- 2008) ، ترجمة نادية نصر الله، ط1، دراسات عراقية، بغداد، 2008.

الكتب الأجنبية:

1) Darraj, Susan Muaddi. Bashar al-Assad. Chelsea House Publishers, 2005, p56- 84.

البحوث والدراسات المنشورة:

1) _____ ، انسحاب الجيش الإسرائيلي من الجنوب اللبناني ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، مج11 ، العدد 43، 2000.
2) ساحرة بليلة ، اختراق الجدران : الحرب غير المرئية ، مجلة الفضاء والثقافة ، العدد 8 / 2 ، 11 شباط 2014 .
3) سمير الظاهر ، التنافس الأمريكي- الفرنسي في الوطن العربي (لبنان أنموذجاً) ، العدد 43، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، د. ت.
4) صدام حسين الفتلاوي ، الوضع القانوني لمزارع شبعا ، مجلة أهل البيت ، العدد 8، د. م، د. ت.
5) صلاح تقي الدين ، اللواء جميل السيد رجل الأمن التاريخي الأول في لبنان يفتح النار على الجميع، صحيفة العرب، 29 كانون الأول 2022.
6) عامر كامل أحمد ، الدور الفرنسي في لبنان بعد صدور قرار مجلس الأمن 1559، العدد 29، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، د. ت.
7) المركز اللبناني للدراسات ، الانتخابات النيابية في لبنان بين الإعادة والتغير ، بيروت ، 2002.
8) وسام صالح عبد الحسين جاسم ، ثقافة المقاومة في فكر حزب الله اللبناني وأثرها في الصراع مع الكيان الإسرائيلي : دراسة تحليلية ، مجلة جامعة بابل / العلوم الانسانية، مج 22 ، العدد 6 ، 2014 .
9) يحيى علي سالم الشمري ، إميل لحود ودوره السياسي في لبنان (1998-2007) مجلة أبحاث في العلوم التربوية والإنسانية والآداب واللغات ، ج1، العدد 25، 15 شباط 2023.

الصحف والدوريات:

1) جريدة الصنارة ، العدد 1495 ، 18 اذار 2005.
2) صحيفة القدس العربي ، لندن ، العدد 4477 ، 12 تشرين الأول 2003.
3) جريدة الاتحاد ، العدد 55 / 235 ، 2 آذار 1999.
4) جريدة السفير ، العدد 8309 ، 18 أيار 1999.
5) جريدة السفير ، العدد 8309 ، 18 أيار 1999 .
6) جريدة السفير ، العدد 8591، 5 أيار 2000
7) جريدة النهار ، العدد 20642 ، 5 أيار 2000.
8) جريدة السفير ، العدد 8597، 13 أيار 2000.
9) جريدة السفير ، العدد 8942 ، 5 تموز 2001.
10) صحيفة الشرق الأوسط ، العدد 9624 ، 4 نيسان 2005.
11) جريدة الصنارة ، عمان، العدد 1541، 28 نيسان 2006
12) صحيفة الشرق الأوسط، العدد 18801، 12 أيلول 2008.

شبكة معلومات الأنترنيت:

1) سيرة مختصرة : الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود ، مركز توثيق سيرة الملك عبد الله بن عبد العزيز ، https://kingabdullah.sa
2) برنامج وثائقي" إميل لحود من التحرير الى قرار 1559"، ج4، قناة الميادين ، 5 أذار 2017، https://youtu.be/R9CIuTtnX9I?si=8f7q9_rhPBMyZkS2
3) فلم وثائقي" الرجل الذي لم يوقع"، ج12، قناة الميادين، د. ت، https://youtu.be/uhlDn9siWTA?si=g2l5v1EXWCG-Qs9T
4) فلم وثائقي" نهايات غامضة | غازي كنعان .. انتحر بيده ام بيد الأسد، قناة الجزيرة ، 7 تشرين الأول 2016، https://youtu.be/BAlaBfK6BUQ?si=VCWiuTwCOn16syIl.